

يقدم الاسبق من التفريق بالنسبة للنكاح والوطي
 بالنسبة للشبهة **فصل** في حكم معاشره
 المفارقة للمعتدة **عاشرها** اي المفارقة بطلاق
 اوضع معاشره لعاشرة زوج لزوجته بان كان يختلي بها ويتمكن
 منها ولو في بعض الزمن بلاوطي او معه والتقييد بعده انما هو
 لجريان الاوجه الاتية كما يهيمه عليها في عدة اقرا واشهر فوجه
 ثلاثة اولها تنقضي مطلقا ثانيا لاطلاقها وهو اصحها ان
 كانت **باينا** **انقضت** عدتها مع ذلك لانها شبهة فراشه ومن شر
 لو وجدت بان جهل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية في قوله
والا بان لم تكن باينا فلا تنقضي لكن اذا زالت المعاشره اتى على
 ما مضى وذلك لشبهة الفراش كما لو تكلمها جاهلا في العدة لا يجب
 زين استفرشه عنهما بل ينقطع من حين الخلوه ولا يبطل به ما مضى
 فتبني عليه اذا زالت ولا تحسب الاوقات المتخللة بين الخلوات وفي
 هذه **لا رجعة** له عليها بعد مضي الاقرا والاشهر وان
 لم تنقض عدتها قلت **ويلجئها الطلاق** الي انقضاء العدة
 احتياطاً فيهما وتغليظاً عليه لتقصيره وهذا هو المعنى به
 وحينئذ هي كالباين بعد مضي عدتها الاصلية الا في حق
 الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها ايلا ولاظهار
 ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها وتجب لها السكنى ولا يجد
 بوطيها كما رجحه الملقيني في النفقة واقى جميعه الوالد رحم
 الله تعالى **ولو عاشرها اجنبي** فيها بلاوطي كما مشره الزوج
انقضت العدة **والله اعلم** لعدم الشبهة اما اذا عاشرها
 للشبهة كونه سيدها كان كما مشره الرجعية واما ما مشرها
 بوطي فان كان زنا م توارث او شبهة فهو كما في قوله الابي ولو
 معتدة الي اخره وخرج باقرا واشهر عدة الحمل تنقضي بوضعه

مطلقا

University

كبح